http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1717) السنة السابعة - الأحد (7) شباط 2010

باحث: استخراج البترول وسقوط الأمطار من أبرز أسباب الهزة الارضية في دهوك

دهوك / المدى

ذكر باحث كردي متخصص في تغييرات المناخ وهايدروبولتيكي المياه، أن استخراج البترول وسقوط الأمطار من ابرز أسباب الهزة الارضية التي وقعت في دهوك يوم أمس الاول.

وأوضح رمضان حمزة إن "الهزة التي وقعت يوم أمس الاول هي هزة محلية، ويعود سببها الى عمليات استخراج البترول وغزارة هطول الامطار هذا العام بالمقارنة مع الأعوام السابقة".

وكان زلزل متوسط بقوة ٤,٦ درجة على مقياس ريختر قد ضرب الحدود التركية العراقية دون وقوع خسائر بشرية أو أضرار مادية، وذكر مركز قنديلي لرصد الزلازل في جامعة (بوازجي) باسطنبول في بيان له أن الزلزال حدث صباح الجمعة في المنطقة الحدودية مع العراق، مضيفا أن عددا من الهزات الصغيرة تلته فيما بعد.

ويرى حمزة أن "مياه الامطار التي تغذي المياه الجوفية تتسبب في زيادة ضغط المياه الجوفية داخل الشقوق والفجوات الموجودة في الصخور اوبسبب الضغط العمودي المسلط على الصخور"..مبينا أن "هذا الوضع يؤدي الى إضعاف قابلية هذه الصخور على تحمل الضغط المسلط عليها ما يؤدي الى حدوث حركة في تلكم الطبقات تحت السطحية وبالتالي حدوث هزات ارضية محلية قد يشعر بها الانسان القريب من بؤرة الهزة الأرضية".

امطار وثلوج

وكان حمزة قد ذكر في في ١٣كانون الثاني/يناير الماضي وبحسب(آكانيوز) ، إنه "ليس مستبعدا ان يشهد حوض نهر دجلة في محافظة دهوك هزات أرضية محلية محدودة النطاق، بسبب هطول أمطار بمعدلات جيدة، والتي ستؤثر على مناسيب المياه الجوفية في المنطقة التي تشتهر بتكويناتها الجيولوجية من طبقات الجيبسوم والانهايدرايك".

لافتا الى أن "هذه الطبقات تتعرض الى الذوبان نتيجة تفاعلها مع المياه، وبالتالي تؤدي الى تكوين ما يسمى بالتكهفات التي تؤدي الى انخفاض في مناسيب الارض، وبالتالي ستصدر اصوات في بعض الاحيان، واذا كانت اصواتا قوية فقد تكون سببا لحدوث هزة أرضية محلية".

وعن موجة البرد التي تجتاح البلاد ذكر الباحث الكردي المتخصص في تغييرات المناخ وهايدروبولتيكي المياه، أن "منخفضا قطبيا تسبب بموجة البرد التي تجتاح كردستان".

وقال حمزة إن "انخفاض درجات الحرارة وموجة البرد والصقيع والثلوج حاليا والتي تجتاح عموم قارة اوربا والولايات الجنوبية من قارة اميركا الشمالية ومناطق واسعة من قارة آسيا ومن ضمنها العراق واقليم كردستان تعود إلى منخفض قطبي جلب معه الأمطار والثلوج".

وكانت بعض مناطق العراق وخاصة إقليم كردستان قد شهدت وتشهد موجة برد وصلت في بعض المناطق الى ما دون الصفر المئوي خلال اليومين الماضيين.

وأضاف حمزة "من المحتمل أن يستمر تأثير هذا المنخفض القطبي الى اليوم الأحد قبل أن تبدأ الحرارة في الارتفاع"..مشيرا الى أن "تحول اتجاه الرياح إلى جنوبية - شمالية سيؤدي الى عودة درجات الحرارة الى معدلاتها الطبيعية".

كما أشار الى أنه "من المتوقع ايضا تحرك جبهة باردة مع رياح شمالية، وشمالية غربية تعمل على خفض الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي في الاقليم في الايام المقبلة".

توقيع وثيقة تطوير تجاري مع مدينة أراك

السليمانية / المدى

وصل مطار أربيل الوفد التجاري لاتحاد المُصدرين والمستوردين في اقليم كردستان بعد ان شارك في المؤتمر التجاري في مدينة أراك بإيران.

وقال المسؤول الاعلامي للاتحاد بختيار أحمد بحسب (آكانيوز) إن "الوفد التجاري المتألف من ٣٠ تاجراً قد رجع الى اقليم كردستان ، وذلك بعد المشاركة في المؤتمر التجاري الذي اقيم بمدينة أراك الايرانية والذي استغرق ثلاثة أيام تحت عنوان (نحو توفير فرص تجارية و اقتصادية و استثمارية)"..

مضيفاً أن "مشاركة الوفد التجاري الكردستاني جاءت بناءً على دعوة رسمية من إيران". وأشار الى أنه "تمت مناقشة توقيع وثيقة تفاهم لتطوير التجارة بين اقليم كردستان و مدينة أراك خلال المؤتمر، وقد تم توقيع هذه الوثيقة في ثالث أيام المؤتمر"..

موضحاً أن "الوثيقة تم توقيعها بحضور الوفد الكردستاني و وفد محافظات جنوب العراق و ممثلي كبرى شركات مدينة أراك الايرانية".

من جانبه، قال رئيس اتحاد المصدرين و المستوردين في اقليم كردستان مصطفى عبدالرحمن لـ(آكانيوز) إنه "قدمنا دعوة رسمية الى شركات و مصانع مدينة أراك الايرانية ليزوروا اقليم كردستان و يفتتحوا فروع مصانعهم و شركاتهم في الإقليم".

مناقشة سبل تغطية حملات الدعاية الانتخابية

أربيل / سوا

نظم مركز المعلومات والدراسات الستراتيجية الكردستاني ندوة حوارية في أربيل لممثلي الكيانات السياسية ووسائل الإعلام حول وضع ستراتيجية إعلامية لتغطية حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين والكيانات السياسية بعيدا عن المهاترات والتشهير.

وأكد الأكاديمي حسين معروف "أن الهدف من هذه الندوة هو الوقوف على جزئيات مسألة الانتخابات والاستعدادات الممكنة التي تقوم بها القنوات الفضائية والجهات الإعلامية لوضع آلية تضمن عدم التجاوز على الآخرين.

وشدد الحاضرون على أهمية سير حملات الدعاية الانتخابية بطريقة ديموقراطية وحرة وشفافة من دون المساس بالأمن الداخلي.

وأوضح آراس خوشناو رئيس مركز المعلومات والدراسات الستراتيجية ذلك بقوله: "نحاول التوصل لخارطة طريق بهدف تفعيل وتنشيط المشاركة الجماهيرية في الانتخابات بالرغم من اختلاف وجهات نظرنا والابتعاد عن التصريحات المتشنجة والأقاويل التي تخلق بلبلة وتؤثر على العملية السياسية بشكل عام".

واتفق المشاركون في الندوة على ضرورة أن تكون حملات الدعاية الانتخابية ضمن الإطار القانوني والأخلاقي الذي يلتزم به الإعلام المهني الحر.

مصدر: تحديد ١٦٥ موقعا لبناء السدود

صورة ارشيفية لاحد السدود

السليمانية /(آكانيوز)

أعلن مدير عام السدود في وزارة الزراعة ومصادر المياه بحكومة اقليم كردستان أنه تم تشكيل لجنة لتحديد مواقع مناسبة لبناء السدود في حدود مناطق اقليم كردستان، وقد قامت اللجنة حتى الآن بتحديد ١٦٥ موقعاً.

وأوضح أكرم أحمد أن "هذه المواقع التي قامت اللجنة بتحديدها مناسبة لبناء السدود"..

مضيفاً أنه "من المقرر بناء ٣٠ سداً في مناطق مختلفة من اقليم كردستان، وبهذا ستنتهي مشكلة الكهرباء في الاقليم نهائياً".

وأشار الى أن "هذه السدود تبنى بأحجام مختلفة، منها الكبيرة والصغيرة و المتوسطة الحجم، بهدف الحد من هدر المياه السطحية في اقليم كردستان والتي تبلغ ١٨ مليار متر مكعب"..موضحاً بالقول "هذه السدود الثلاثون ستبنى خلال ثلاثة أعوام ضمن الخطة الزراعية الخمسية، لكن بناءها بحاجة الى تخصيص ميزانية من قبَل حكومة اقليم كردستان".

وتابع بأنه "حسب تقارير وزارة الكهرباء، فإن اقليم كردستان يحتاج الى ألفي ميغاواط من الكهرباء، وبناء هذه السدود سيسد هذه الحاجة كاملة لان تصاميم ومواقع معظمها مساعدة لبناء محطات كهرومائية عليها".

مشروع قانون لجمع الزكاة

السليمانية /(آكانيوز)

ذكر مصدر في وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية في حكومة اقليم كردستان امس السبت أن الوزارة بدأت بإعداد مسودة لمشروع قانون جمع وتوزيع الزكاة في الاقليم وسيقدم الى برلمان كردستان بعد موافقة وزير الاوقاف ومجلس الوزراء عليه.

وقال المتحدث باسم الوزارة مريوان النقشبندي أن "الكابينة الخامسة لمجلس وزراء اقليم كردستان وافقت في عامها الاخير على مقترح وزارة الاوقاف حول إعداد مشروع قانون جمع و توزيع الزكاة في الاقليم، وقد اجتمع وزير الاوقاف بالكابينة السادسة كامل الحاج علي مع اللجنة القانونية المكلفة بإعداد هذا المشروع وأبدى دعمه لأعمالهم".

وأوضح النقشبندي أن "المشروع سيكون جاهزاً خلال الاسابيع القليلة المقبلة، وبعد حصوله على موافقة الوزير سيعرض على مجلس الوزراء يليه تقديمه الى برلمان كردستان للتصويت عليه".

وتابع أن "الهدف من إعداد هذا القانون هو تنظيم الزكاة في الاقليم، حيث يقوم أثرياء و محسنو كردستان بإنفاق ملايين الدولارات من الزكاة سنويا على الفقراء، لكن هذه الملايين توزع بشكل عشوائي، لذلك تقوم وزارة الاوقاف بتنظيم جمع الزكاة و توزيعها بشكل شرعي و قانوني منظم على الفقراء ليستفيد منها أكبر عدد ممكن من المحتاجين".

مدير عام الصناعة: نعمل على دعم القطاع الخاص ليأخذ دوره في تطور وازدهار الإقليم

أربيل /سالي جودت

للقطاع الصناعي والتجاري دور كبير ومؤثر في دفع عجلة التنمية والتقدم الى الامام وتحقيق مستويات دخل مرتفعة . و شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا وملموسا في جميع النواحي : الموارد البشرية و التكنلوجيا ، حتى من ناحية التشريعات القانونية ، وما زالت تبذل قصارى الجهودمن اجل رفع مستوى الخبرة الصناعية والتجارية والسير قدما نحو بناء بلد مزدهر ومتقدم .

ولأجل تسليط الضوء على هذا الموضوع التقت (المدى) ئاراس رؤوف عارف المدير العام للصناعة بوزارة الصناعة والتجارة في حكومة اقليم كردستان الذي قال : بعد تشكيل الحكومة الجديدة وخطة تقليص الوزارات تم دمج وزارة الصناعة والتجارة وان هيكلية الوزارة تتكون من وزير ووكيلين و خمس مديريات عامة هي :المديرية العامة للديوان ، المديرية العامة للصناعة ، المديرية العامة للشركات ، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة والمديرية العامة للتجارة. والمديرية العامة للصناعة مهامها توفير المعلومات ومنح اجازات ورخص معامل القطاع الخاص (الاهلية) والحكومية والسيطرة النوعية .

واضاف لاشك في ان للقطاع الصناعي دوراً كبيراً ومؤثراً في التقدم الى الامام وتحقيق مستويات دخل جيدة ناجمة عن الانتاج والصادرات، وهو المدخل المناسب لاستيعاب التقنيات الحديثة التي تساهم في تحديث وتنمية كل القطاعات الاقتصادية الاخرى وتكاملها. وكما هو معروف فقد عانى القطاع الصناعي في الاقليم تخلفاً كبيراً ادى الى عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة. لهذا يحتاج القطاع الصناعي الى آلية كبيرة للنهوض ليضاهي الخبرات الاجنبية والى وضع ستراتيجية شاملة تستهدف رفع مستوى الخبرة الصناعية واصدار تشريعات تسهم في تشجيع الصادرات لتنمية الانتاج الصناعي ومنح امتيازات وتسهيلات للمشاريع الصناعية الخاصة واعفاءات كمركية. وهذا ما بدأ به العمل اليوم و يشهد الاقليم تطورا ملحوظا وملموسا ، ادى الى النهوض بالمستوى الصناعي والتجاري وما زال العمل قائما لجعل الاقليم بلدا مصدرا بعدما كان مستهلكا ،وهذا التطور لم يقتصر على الناحية التكنلوجية بل شمل الموارد البشرية ايضا.

• هل كان القطاع الصناعي يعاني ندرة الفنيين والعاملين في هذا القطاع ؟

.نعم وكما قلت فان الإقليم كان يعاني مشاكل عديدة منها ندرة الفنيين والعاملين في القطاع الصناعي الخاص مع وجود فجوة بين حاجات القطاع ومخرجات المؤسسات التعليمية في ظل صعوبة استخدام الخبراء والعمال المهرة من خارج الاقليم او العراق بسبب الوضع الراهن في العراق بشكل عام. الا اننا استطعنا حل هذه الازمة وذلك ب٤ ٣٢تأهيل كوادر فنية تضاهي الخبرات الاجنبية ، والاستفادة في نفس الوقت من الخبرات الاجنبية .

× هل من قوانين وتشريعات لحماية المستثمر؟

من ناحية التشريعات، فأن المستثمر الاجنبي يحتاج الى حماية قانونية و وجود شركات تأمين تغطي اخطار المشاريع الاستثمارية الصغيرة في ظل ارتفاع بدلات ايجار الاراضي الصناعية وعدم وجود مسح جيولوجي للاغراض الصناعية والتربة وعدم وجود تصنيف للاراضي لتحديد صلاحيتها للاغراض الصناعية ومشكلة تأجير الاراضي الصناعية بدلا من تمليكها للمستثمر الصناعي، الامر الذي يجبر الصناعيين في احيان كثيرة لترك مشاريعهم عندما تحتاجها الدولة وتجبرهم على نقل مشاريعهم، اضافة الى استخدام الاراضي الصناعية لاغراض اخرى.وهناك قانون لحماية المنتج المحلي ايضا.

ولاشك ان الاجراءات التنظيمية تساهم مساهمة فعالة وكبيرة في حل بعض المشاكل التي تواجه هذا القطاع المتمثل ابرزها بعدم وجود اجراءات للسيطرة والتقييس النوعي، ما يؤدي الى انتاج واستيراد سلع رديئة النوعية، او مقلدة بشكل غير مناسب،ما يضر بالمنافسة والمستهلك، وهذا ما يستدعي انشاء مركز للتقييس والسيطرة النوعية على المنتج المحلي والمواد الاولية المستوردة للاغراض الصناعية، وهذا عمل يجب ان تقوم به وزارة الصناعة والتجارة. اضافة الى ان هناك مشكلة تدني مستوى الرصد والاحصاء الصناعي وغياب شبه كامل للمعلومات التي يحتاجها القطاع في التخطيط والتقييم لانشطته، وهذا ما يدعو الى ضرورة انشاء مركز معلوماتي خاص بالرصد والاحصاء الصناعي، على ان يساهم فيه اضافة الى وزارة الصناعة، كل من وزارة التخطيط و وزارة المالية. واشار الى انه وبسبب ان الكثير من المشاريع الصناعية لم تلق النجاح المطلوب في تطوير القطاع الصناعي لعدم وجود دراسات جدوى عند المستثمرين عند تقديمهم لطلبات الحصول على اجازات الاستثمار، اضافة الى ان اغلب هذه المشاريع لاتتعلق بالبنى الارتكازية وهي الضرورية في المرحلة الحالية في الاقليم وعدم وجود فرص التنافس بين المنتج المحلي والمنتج الخارجي المستورد وصعوبة الاجراءات الادارية الروتينية الخاصة بمتابعة شؤون المشاريع الصناعية وطول امد المعاملات التي يحتاجها الصناعيون وقضاؤهم وقتا طويلا في مراجعة الدوائر والمديريات مع تحمل التكاليف العالية بسبب الوقت المهدور في الانتظار والحصول على عدد من التواقيع والاختام.

وخلص مدير عام الصناعة الى ان كل هذه المشاكل والمعوقات قد ادت الى هدر في الوقت والمال، حيث كان من المفروض عند التقدم للحصول على مشروع استثماري ، ان تكون هناك اشتراطات لوجود دراسة جدوى فنية واقتصادية وتشغيلية للمشروعات الاستثمارية التي تحصل على امتيازات قانون الاستثمار، مع ضرورة التركيز وتشجيع المشاريع الصناعية التي تقوي البنى الارتكازية واطلاق استراتيجية شاملة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي امام المنتج الاجنبي والمستورد، مع وجوب الرقابة والمساءلة على الجهات التي تسير شؤون المعاملات الصناعية و وضع انظمة ادارية حديثة مرنة تستجيب للظروف والاحوال الاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطاع الصناعي الخاص وبما يسهل انجاز متطلباته واجازاته في اوقات قياسية وبالسرعة المطلوبة.

وحكومة الاقليم تلعب دورا اساسيا في وضع خطة استراتيجية لتطوير الصناعات الخاصة مستندة الى دراسة شاملة وحلول واستشارات، مع مشاركة القطاع الخاص بما في ذلك توفير السيولة النقدية للمشاريع الصناعية الخاصة عبر آلية مرنة وميسرة للقروض والتسهيلات المصرفية وكذلك العقارات وكانت خطوتها الاولى فتح المصرف الصناعي وبرأسمال ٣٠مليار دينار عراقي كخطوة اولى ومن المؤمل ان يتوسع هذا المصرف والذي مهامه منح السلف الصناعية للمستثمرين.

× كم يبلغ عدد المعامل الاهلية والحكومية في اقليم كردستان؟

عدد المعامل في اقليم كردستان ٤٠٠٠ آلاف معمل منها المعامل الانشائية ، المعامل الغذائية ، المعامل البلاستيكية ، المعامل المعدنية ، ...الخ ،و٢١ معملا حكوميا منها معمل النسيج ومعمل الزيوت النباتية ، والجبس والبلوك ...الخ وحكومة اقليم كردستان عملت على دعم واسناد المعامل الاهلية (القطاع الخاص)، وفي ميزانية ٢٠١٠ خصص ٣٠ مليار دينار لفتح المصرف الصناعي ، ومن المؤمل ان يتوسع رأسمال المصرف الصناعي الذي يرتكز عمله على منح السلف الصناعية للمستثمرين لتسهيل المهام.

اما عن تأثير المصرف الصناعي على البطالة قال: كلما زاد الاهتمام بدعم القطاع الخاص ومنح الرخص والسلف الصناعية ، تقلصت البطالة وتوفرت فرص عمل كثيرة.

• هل توجد معامل اجنبية في الاقليم ؟

هناك معامل اجنبية و (شركات اجنبية) منها التركية والاوربية وحتى شركات عربية وغيرها ، لكن هذه الشركات يسمح لها بالاستثمار بشروط اهمها وجود شريك (مستثمر عراقي).

• هل هنالك مؤشرات لتحول الإقليم من حالة المستهلك الى المصدر لمنتجاته الصناعية؟

ان الصناعة في اقليم كردستان ما زالت في مراحلها الابتدائية ، قسم من المعامل ذات اجهزة وآليات لم تصل الى التقنيات والحداثة ونحن نحتاج الى قانون حماية المنتج المحلي ، الذي لم يتم المصادقة عليه من قبل البرلمان بعد ان رفعه مجلس وزراء اقليم كردستان لغرض صياغته ، هذه المعامل تحتاج الى هذا القانون لاجل تحسن الوضع الصناعي ، البنية التحتية والمناطق الصناعية مع دعم للمواد الاولية للمنتج المحلي ،هذه الامور وغيرها من العوامل التي تدفع الى تحسين الوضع الصناعي .. و من المبكر في الوقت الحاضر الحديث عن الوصول الى مرحلة التصدير ،لكنه اوضح بان جهاز التقيس والسيطرة النوعية حديث الولادة في الاقليم وقد استطاع تفعيل دوره وبشكل ملموس وهناك تعاون بين وزارتنا ، وخصوصا قسم التقيس والسيطرة النوعية مع جميع المؤسسات والقطاعات ، وهناك اجهزة حديثة وتقنية ونأمل خلال الفترة المقبلة ان يتم السيطرة على جميع المواد او المنتجات وفي جميع القطعات ،اضافة الى ان وجود اكبر معمل للايس كريم في الاقليم برأسمال مئة مليون دولاركذلك معامل للطابوق ومعمل للاستيل و...الخ كما ان الوزارة ستسهم في تفعيل الية الاستيراد والتصدير والسير قدما في جعل الاقليم بلدا مصدرا وليس مستهلكا فقط .

مكائن ومعدات لنهضة الاقليم

• ما الدعم المقدم للمواطن من قبل وزارة الصناعة والتجارة ؟

هناك حصة ١٠٠٠ طن من السمنت تتوزع على المحافظات من قبل لجان مختصة وبأسعار مدعومة تتراوح بين ٤٠ دولارا للسمنت المكيس و٣٥ دولارا للسمنت الفل ، اضافة الى اجازة البناء والسلفة العقارية ، ومعنى ذلك لا يتم دعم جميع المواطنين بشكل كاف وذلك لان الحصة لاتسد الطلب ، فالحركة العمرانية التي يشهدها الاقليم تسهم في زيادة الطلب ، وما نتأمله استفادة اكبر عدد من المواطنين.

• هل سيتم ارتباط الوزارات بالحكومة الالكترونية (it) الموجودة في رئاسة وزراء الاقليم؟

سيتم ارتباط الوزارات الموجودة في المحافظات، ونحن كوزارة الصناعة والتجارة مهامنا انشاء وزارة صناعة وتجارة الكترونية وترتبط مع جميع المؤسسات التابعة لوزارتنا .

• هل يوجد تعاون ما بين وزارة الصناعة والتجارة في حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية؟

بالطبع هناك عمل مشترك ما بيننا وزيارات متبادلة من قبل الوزير الى الحكومة الا تحادية ، فالترابط والتنسيق متين جدا لدعم القطاع الخاص ، وايضا يوجد ربط الكتروني لتبادل المعلومات والقرارات والتعليمات لمنع اي نوع من التضارب الذي قد يحصل لو لم يتم التنسيق والتعاون فيما بيننا .

• هل توجد خطة او مشروع لوزارة الصناعة والتجارة بصنع السيارات كما في البلدان الاخرى؟

بالطبع نحن كوزارة نفكر بمشاريع لا يستطيع القطاع الخاص تنفيذها والتي تحتاج الى رأسمال كبير ، مثلا هناك مشروع لانشاء معمل الدباغة وبكلفة ١٢ مليون دولار ، هذا المشروع لا يفكر فيه المستثمر ، لذا نحن سنبدأ بهذا المشروع ومن ثم يتم الاعلان لمنحه للقطاع الخاص المؤهل لهذ الغرض، وهناك ايضا عروض مقدمة لصناعة او تجميع السيارات في كردستان فالامان والاستقرار الذي يشهده اقليم كردستان كان من اهم العوامل لاتاحة الفرص اما م الشركات للاستثمار فيه، وبهذا ليس من البعيد على الاقليم دخول عالم صناعة السيارات او تجميعها نتمنى التوسع بالدعم الحكومي للقطاع الخاص وانشاء المناطق الصناعية .

كردستانيات

الميزانية والبرلمان

وديع غزوان

تعكف اللجان المتخصصة في برلمان إقليم كردستان على دراسة مشروع ميزانية عام ٢٠١٠الذي قدمته الحكومة للبرلمان بغية المصادقة عليه وهو امر طبيعي جداً ، غير ان مايميز ذلك ويجعلنا نتوقف عنده هو هذا الحرص على مناقشة مفردات الميزانية وتفاصيلها مع الوزارات المعنية حيث تناقلت الانباء خبر اجتماع عدد من هذه اللجان منهاالقانونية والشؤون المالية والاقتصادية والخدمات البلدية والطاقة وغيرها مع ممثلي الوزارات المعنية وتدارست معهم آلية توزيع المشاريع على وفق ميزانية الاستثماروالمبالغ المخصصة لها في الميزانية العامة ، ومقدار ما تحتاجه كل وزارة وماتراه من حلول للمعوقات.

جميع الاطراف السياسية بما فيها المعارضة في البرلمان اتفقت على ان مثل هذه النقاشات ستغني فقرات الميزانية وستتيح الفرصة للجميع منظمات واحزاباً ومؤسسات لإبداء ملاحظاتها . ومع ان البعض قد اخذ على الحكومة عدم تقديمها في موعدها المقرر في تشرين الاول ٢٠٠٩ الذي عزاه رئيس مجلس وزراء الإقليم الدكتور برهم صالح الى تأخرتشكيلة الحكومة وتأخر المصادقة على الموازنة الاتحادية ، نقول انه رغم هذا التأخير الا ان البرلمان ومعه الحكومة حرصا على وجود اعلى قدر من الشفافية في عرض مفردات الميزانية ومناقشة تفاصيلها بدقة لتوزيعها على القطاعات المختلفة التي تضمن رفع مستوى الخدمات والارتقاء بعملية النهوض والتطور .

الامر الذي لايختلف عليه اثنان ان اشراك الوزارات ومؤسساتها بمناقشة تفاصيل الميزانية الاستثمارية سيضعها امام مسؤولياتها في انجازما ادرجته من مشاريع في خططها وستراتيجياتها .

ما نأمله سرعة مصادقة البرلمان على الميزانية بعد استكمال اللجان اعمالها ورفع توصياتها ليتسنى للحكومة باجهزتها التنفيذية ممارسة عملها خاصة وان القرار باستعادة ١٠ ٪ من رواتب الوزراء ووكلائهم والبرلمانيين والمديرين العامين وتخصيص تلك المبالغ للاعمال الخدمية ورصد ٣٥٠مليون دينار للقضاء على مشكلة السكن والتوجه للاكتفاء الذاتي عوامل مساعدة في سرعة بناء تجربة تنموية ناجحة في الإقليم تضع مصلحة المواطن في رأس اولوياتها .

ما يزيد المرء تفاؤلاً مساحات الحرية المتاحة للاعلام ومنظمات المجتمع المدني لتمارس دورها النقدي في أداء الاجهزة الحكومية وتفعيل عمل لجان النزاهة لتمارس دورها في محاربة الفساد المالي والاداري وهي تجربة جديدة اذا ما نجحت وموسست بشكلها الصحيح فانها ستسارع في عملية التطور وانجاز المشاريع من جهة وستؤسس لحالة جديدة مشرقة عمادها التعاون بين السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان والسلطات التنفيذية (الحكومة واجهزتها) وهي حالة نفتقدها في حياتنا لحد الآن ولم تأخذ ما تستحقه من اهتمام ورعاية مطلوبين.